

تقرير لـ «الأمناء» يبحث في أسباب تصعيد الشرعية اليمنية وإصرارها على تمرير قراراتها الكارثية وانعكاساتها على الأوضاع..

# هادي يتمسك بقراراته الأخيرة وسط مخاوف من عودة الحرب مجدداً

الجبواني يدعو إلى إقصاء وزراء الجنوب من حكومة المناصفة

وزير النقل المقال والمقرب من جماعة الإخوان المسلمين صالح الجبواني من جانبه دعا الرئيس هادي إلى إقصاء الوزراء الجنوبيين من حكومة المناصفة وتشكيل حكومة جديدة.

وقال الجبواني في تغريدة على «تويتر»: «بتأدية الأخ الدكتور أحمد بن دغر اليمين الدستورية أغلق الرئيس هادي حالة الهرج والمرج الذي أحدثته الإمارات عبر وكلائها حول هذا التعيين بدون وجه حق». وأضاف: «على الإمارات ومجلسها الانتقالي تنفيذ الشق العسكري والأمني وإلا نحن من سيطالب الرئيس بطرد هؤلاء من الحكومة وتشكيل حكومة جديدة».

حذر وترقب ومخاوف من عودة الحرب مجدداً

وأثار الخلاف بين المجلس الانتقالي الجنوبي والرئيس هادي على خلفية التعيينات، مخاوف السكان في عدن من عودة التوتر بين الطرفين والأجواء التي سبقت تنفيذ «اتفاق الرياض» وتشكيل الحكومة الجديدة، وزاد منها تحذير «الانتقالي» من أنه سيتخذ خطوات إذا لم يتراجع الرئيس هادي عن تلك التعيينات.

ويقول منتقدو هذه التعيينات إنها تمت من دون التوافق بين الأطراف السياسية، فضلاً عن كونها غير دستورية، إلى جانب أن تعيين نائب عام من خارج الجهاز القضائي «يتنافى مع القانون»، بحسب تعبيرهم.

ورغم مضي فترة قصيرة على مغادرة المدينة أجواء التوتر منذ تنفيذ اتفاق الرياض وتشكيل الحكومة الجديدة بمشاركة المجلس الانتقالي، فإن الخلاف كان مفاجئاً للسكان الذين علقوا آمالاً عريضة على التوافق ووصول الحكومة، وفق ما يؤكد أحمد صالح الموظف الحكومي، الذي قال: «لم تكن بحاجة لعودة الخلافات والتوتر، الأوضاع بدأت بالاستقرار والناس متفائلة بوجود الحكومة وبالشراكة بين الانتقالي والشرعية».

وأضاف: «فوجئنا بهذا الخلاف، ونتمنى من التحالف الداعم للشرعية التدخل واحتواءه»، ممتنياً «ألا تعود أجواء الصراع التي هيمنت على عدن وبقية المحافظات الجنوبية قبل تشكيل الحكومة الجديدة وتوقف المواجهات المسلحة في آيين».

وبعد حالة التفاؤل التي تشكلت مع وصول الحكومة وبدء ممارسة أعمالها والتحسين الحاصل في المناطق المحررة كافة، فإن التصريحات والنقاشات الحادة المتبادلة بين المؤيدين للتعيينات الجديدة والمعارضين لها ألقت بظلالها على الوضع.

نادي القضاة الجنوبي يلجئ للقضاء

حمل نادي القضاة الجنوبي مجلس القضاء الأعلى كامل المسؤولية عما آلت إليه أوضاع السلطة القضائية. وقال النادي في بيان توضيحي هام صادر عنه، إنه قد اضطر للجوء إلى القضاء الإداري ليتقدم أمام المحكمة الإدارية الابتدائية في العاصمة عدن بدعوى تم ترسيمها في 18 / 1 / 2021م وطالب من خلالها النادي بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم (4) لسنة 2021م بشأن تعيين د. أحمد أحمد صالح الموسوي نائباً عاماً للجمهورية، ولكون القرار قد صدر دون أن يمر بالإجراءات المحددة وفق نصوص قانون السلطة القضائية وتعديلاته.



الأحمر يهدد بتفجير الأوضاع وإعلان الحرب على الانتقالي

الجبواني يدعو لإزاحة وزراء الجنوب وحل حكومة المناصفة

الانتقالي يرد على «يمين» بن دغر والموساي؛

سننخذ ما يلزم لحماية أرضنا وشعبنا وقضيتنا والحفاظ على منجزاتنا

للقرارات الرئاسية من قبل رموز وقيادات في الشرعية اليمنية تدين بالولاء لجماعة الإخوان المسلمين.

وتحدثت الصحيفة في تقرير لها عن «انهيار تام لاتفاق الرياض» مهاجمة الدور السعودي في تنفيذ اتفاق الرياض، وقالت إنها تكتفي بدور المتفرج على ما زعمت بأنه «فشل في تطبيق الشق الأمني والعسكري».

وزعمت الصحيفة بأن صمت السعودية سيؤدي إلى عودة الصدام العسكري بين الشرعية والانتقالي في الجنوب. مراقبون اعتبروا ما أوردته الصحيفة بأنه أشبه برسالة تهديد من الجنرال علي محسن الأحمر بتفجير الأوضاع في عدن ومناطق الجنوب لعرقلة تنفيذ اتفاق الرياض.

مشيرين إلى أن هجوم الجنرال الأحمر عبر صحيفته على الحكومة يأتي على خلفية تصريح لرئيس الوزراء معين عبد الملك قال فيه إن الحكومة لن تنجر إلى المهاترات السياسية، في إشارة إلى الأزمة التي أحدثتها قرارات هادي الأخيرة.

وأضاف المراقبون إن تصعيد الأحمر وهجومه ضد حكومة المناصفة والمزاعم بفشل اتفاق الرياض يأتي مشابهاً لما تحدث به رئيس الهيئة العليا للإصلاح محمد اليدومي مؤخراً وهاجم فيها الحكومة وتحدث عن عدم تطبيق الشق الأمني والعسكري لاتفاق الرياض.

وأيضاً «وسنحتفظ بحقنا في اتخاذ ما يلزم من خطوات تحمي أرضنا وشعبنا وقضيتنا ونحافظ على منجزاتنا».

وأكد: «أن العاصمة عدن والجنوب عموماً لن يكون مسرحاً لأي إجراءات غير متفق عليها».

من جانبه علق المستشار الإعلامي للرئيس الزبيدي الدكتور صدام عبدالله على التعيينات الأخيرة للرئيس هادي قائلاً: «إنها توجه خطير ودعوة صريحة لاستئثار الفساد والمفسدين وتكريمهم عوضاً عن محاسبتهم».

وأضاف في تغريدة له على تويتر: «لم يحدث في التاريخ القديم أو الحديث أن يحال شخص للتحقيق بسبب الإخلال بالعمل والفساد ثم يأتي بهذا الشخص وينصب في رئاسة هرم سلطة من السلطات الرقابية!».

مؤشرات انفجار الوضع

يرى مراقبون ومنتابعون لتطورات الأوضاع في الجنوب أن مؤشرات انفجار الوضع باتت قريبة، وأن الجهود التي بذلتها دول التحالف العربي على مدى العامين الماضيين والتي كللت بالتوقيع على اتفاق الرياض والبدء بتنفيذ الشق السياسي والعسكري سوف تعود إلى نقطة البداية في ظل الحرب الإعلامية والتحرير ضد الجنوب والمجلس الانتقالي والمعارضين

التوافق ومبدأ الشراكة».

كما اعتبر حزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، المؤيدان للشرعية، هذه التعيينات «خرقاً فاضحاً للدستور وانتهاكاً سافراً لقانون السلطة القضائية، وانهياراً على مبدأ التوافق والشراكة الوطنية ومرجعيات المرحلة الانتقالية».

وطالبوا الرئيس هادي «بالتراجع عن هذه التعيينات، وإنهاء حالة التفرقة، والالتزام بالشراكة والتوافق ومبادئ المرجعيات الحاكمة لإدارة المرحلة الانتقالية».

الانتقالي يرد على «يمين» بن دغر والموساي

وفي أول رد على إصرار الرئاسة اليمنية السير في إجراءات تنفيذ قراراتها وإجراء مراسم اليمين الدستورية فقد جدد المجلس الانتقالي الجنوبي مساء الثلاثاء رفضه وعدم تعاطيه مع أي قرارات أحادية الجانب تصدر في اليمن دون التشاور والتوافق وفقاً لما نص عليه اتفاق الرياض.

وأكد المجلس، على لسان متحدته الرسمي علي الكثيري، أن الانتقالي لن يتعاطى مع تلك القرارات، ولوح بعدم السماح لمزاولة المعينين مهامهم في الجنوب.

وقال الكثيري: «قلناها ونكرها: لن نتعاطى مع أي قرارات أحادية خارج سياق روح اتفاق الرياض ونصوصه وعملية

الأمناء / غازي العلووي :

يصر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي على المضي قدماً في تنفيذ قرارات التعيين التي أصدرها الجمعة الماضية، والتي أثارت موجة غضب عارمة وجدلاً واسعاً لدى كافة الأوساط السياسية والاجتماعية والقضائية وأحزاب سياسية يمنية وأخرى جنوبية، رافضة هذه التعيينات، وعلى رأسهم المجلس الانتقالي الجنوبي الطرف الأساسي في اتفاق الرياض الذي انبثقت عنه - بعد مخاض عسير - حكومة مناصفة جديدة وإجراءات عسكرية وأمنية واقتصادية وسياسية بهدف رأب الصدع وتوحيد جبهة المناهضة للانقلاب الحوثي في اليمن.

وأمام حالة الغضب والغليان الشعبي والرفض الذي أبدته جميع القوى السياسية فأجأت الرئاسة اليمنية يوم الثلاثاء بمراسم تأدية اليمين الدستورية أمام الرئيس هادي لأبرز المشمولين بتلك القرارات وفي مقدمتهم رئيس الحكومة المقال والحال للتحقيق بقرار رئاسي أحمد عبيد بن دغر المعين حديثاً رئيساً لمجلس الشورى، والدكتور أحمد صالح الموسوي المتهم بقضايا اختلاس نائباً عاماً للجمهورية، في تحد سافر للوسط السياسي والشعبي وانقلاباً على مبدأ الشراكة في اتخاذ القرار مع المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سبق وأعلن رفضه لتلك القرارات واعتبرها «أحادية الجانب، وشكلت خروجاً صارخاً وانتقلاً خطيراً على مضامين اتفاق الرياض وعملية التوافق والشراكة بين طرفي الاتفاق».

كما اعتبر حزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، المؤيدان للشرعية، هذه التعيينات «خرقاً فاضحاً للدستور وانتهاكاً سافراً لقانون السلطة القضائية، وانهياراً على مبدأ التوافق والشراكة الوطنية ومرجعيات المرحلة الانتقالية».

وطالبوا الرئيس هادي «بالتراجع عن هذه التعيينات، وإنهاء حالة التفرقة، والالتزام بالشراكة والتوافق ومبادئ المرجعيات الحاكمة لإدارة المرحلة الانتقالية».

الانتقالي يرد على «يمين» بن دغر والموساي

وفي أول رد على إصرار الرئاسة اليمنية السير في إجراءات تنفيذ قراراتها وإجراء مراسم اليمين الدستورية فقد جدد المجلس الانتقالي الجنوبي مساء الثلاثاء رفضه وعدم تعاطيه مع أي قرارات أحادية الجانب تصدر في اليمن دون التشاور والتوافق وفقاً لما نص عليه اتفاق الرياض.

وأكد المجلس، على لسان متحدته الرسمي علي الكثيري، أن الانتقالي لن يتعاطى مع تلك القرارات، ولوح بعدم السماح لمزاولة المعينين مهامهم في الجنوب.

وقال الكثيري: «قلناها ونكرها: لن نتعاطى مع أي قرارات أحادية خارج سياق روح اتفاق الرياض ونصوصه وعملية